



المملكة المغربية



مشروع نجاعة الأداء

المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي

مشروع قانون
المالية

2023

PDP visé électroniquement par :

Département ministériel

Direction du Budget

Le 01/11/2022 12:46

Le 01/11/2022 12:54

فهرس

3	الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة.....
4	1. تقديم موجز للاستراتيجية.....
6	2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023.....
8	3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج.....
10	4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات.....
11	5. برمجة ميزانية لثلاث سنوات.....
14	ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية.....
15	الجزء الثاني : تقديم البرامج.....
16	برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية.....
16	1. مسؤول البرنامج.....
16	2. المتدخلين في القيادة.....
16	3. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
27	الجزء الثالث : محددات النفقات.....
28	1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان.....
28	أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية.....
29	ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع.....
30	ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان.....
31	2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية.....



تقديم الوزارة أو
المؤسسة

الجزء
الأول

1. تقديم موجز للاستراتيجية

في سياق وطني وعالمي مطبوع بالعديد من التحولات العميقة والمتسارعة، والمتجلية بشكل خاص في ظهور أشكال وفضاءات جديدة للتعبير، وبروز فاعلين جدد غير ممثلين في المجتمع المدني المنظم، ووجود فئات عريضة من المواطنين والمواطنين خارج تأطير أو مواكبة المؤسسات، وبالنظر لتطور مهام ومقاربات عمل المجالس الاقتصادية والاجتماعية عبر العالم في اتجاه إشراك أكبر للمواطن(ة) (المشاركة المواطنة)، فقد انكب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على وضع استراتيجية عمل جديدة بغية مواكبة هذه التحولات وتقديم أجوبة مناسبة للتحديات التي تطرحها.

وترمي هذه الاستراتيجية إلى الاستجابة للحاجيات والانتظارات الجديدة للمجتمع، والتعاطي بشكل أفضل مع الإشكاليات المطروحة، والمشاركة بشكل أقوى في النقاش العمومي، مع إنتاج خطاب ملائم، ذي تأثير، في متناول المتلقي، ويتفاعل معه المواطنون ومختلف الفاعلين والسلطات العمومية بشكل إيجابي. ولتحقيق هذه الغاية، تم عقد سلسلة من الاجتماعات وورشات التفكير مع أعضاء المجلس في إطار اللجان السبع الدائمة والفئات المكونة للمجلس، بغية الإنصات إلى ملاحظات الأعضاء واقتراحاتهم حول هذه الاستراتيجية. وبناء على كل الزخم الذي تولد من هذه الدينامية، تم تجميع وتصنيف كل الأفكار والمقترحات والتوصيات المعبر عنها في وثيقة أولية جرى إغناؤها وتجويدها على امتداد اللقاءات.

وتم عرض هذه الاستراتيجية على أنظار الجمعية العامة في دورتها 100 العادية، المنعقدة بتاريخ 18 يوليوز 2019، وذلك بهدف التملك والإغناء الجماعي لمضامينها. ويتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية الجديدة في تعزيز مكتسبات المجلس والارتقاء بها وملاءمتها مع سياق التحولات التي تشهدها بلادنا والتحديات الجديدة التي باتت مطروحة عليها.

وتتمحور الاستراتيجية حول أربعة محاور استراتيجية كبرى، يرتكز كل منها على أهداف تتفرع عنها مجموعة من الإجراءات.

الهدف الاستراتيجي الأول: من أجل مجلس أكثر تأثيرا في التنمية المستدامة للبلاد

1. تعزيز التعاون مع الحكومة ومجلسي البرلمان من أجل ضمان أفضل تنزيل وتفاعل مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
2. تنويع صيغ إصدارات المجلس، بما يسمح بالتفاعل مع القضايا ذات الراهنية؛
3. تعزيز التعاون مع مراكز البحث والجامعات والمدارس العليا؛
4. تعزيز القدرات الترافعية للمجلس.

الهدف الاستراتيجي الثاني: من أجل مجلس أكثر انفتاحا على المواطن

1. الانفتاح على «المواطن العادي»؛
2. الانفتاح على الجهات.

الهدف الاستراتيجي الثالث: من أجل مجلس أكثر إشعاعا

1. جعل آراء المجلس في متناول العموم بشكل أكبر؛
2. دعم ومواكبة أعضاء المجلس من أجل عرض وتوضيح آراء وأفكار المجلس في الفضاء العمومي؛
3. تعزيز حضور المجلس في الفضاء الرقمي؛
4. جعل الصحافة والإعلام والمؤثرين شركاء في عمل المجلس.

الهدف الاستراتيجي الرابع: من أجل مجلس أكثر فعالية على المستوى الداخلي

1. وضع آليات تسمح بملاءمة وتوحيد عمل أجهزة المجلس، لتحقيق نتائج أفضل على مستوى احترام الأجال وشكل الإصدارات...؛
2. وضع آليات مبتكرة وأكثر مرونة لتنسيق العمل الجماعي واتخاذ القرار
3. تعزيز سير عمل أجهزة المجلس.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

يحرص المجلس منذ إنشائه سنة 2011، على تكريس مقاربة النوع في إطار أشغاله ومن خلال التقارير التي أنجزها و الآراء التي أدلى بها، في الإحالات التي توصل بها أو الإحالات الذاتية التي اشتغل عليها و التي سيشتغل عليها لاحقا، وذلك عن طريق التوصيات التي اعتمدها في آرائه وتقاريره والتي تتطرق إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفيما يخص استراتيجيته المتعلقة بالموارد البشرية يحرص المجلس على توفير نفس فرص الشغل وظروف العمل وأيضا الاضطلاع بمناصب المسؤولية لكافة موظفيه إناثا وذكورا على أساس الكفاءة والمساواة.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023

• جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2023)	% مشروع قانون المالية لسنة 2023 / قانون المالية لسنة 2022
الموظفون	71 692 000	71 985 000	0,41
المعدات والنفقات المختلفة	42 180 000	50 980 000	20,86
الاستثمار	7 500 000	11 500 000	53,33
المجموع	121 372 000	134 465 000	10,79

تعليق

الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2023 بلغ 134,46 مليون درهم، مقابل 121,37 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2022

الغلاف المالي المخصص لنفقات الموظفين يشمل أيضا 30 مليون درهم كتعويضات ممنوحة لأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

الاعتمادات المرصدة للمعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2023 عرفت ارتفاعا بنسبة % 20.86 وهذا ناتج عن كراء البناية المجاورة لمقر المجلس وما يتطلبه من نفقات إضافية.

بينما عرفت الاعتمادات المرصودة للاستثمار ارتفاعا بلغ نسبة % 53، ويعزى هذا الارتفاع إلى كون حاجات المجلس للاستثمار ستتضاعف لتهيئة المقر الجديد وتزويده بالمعدات والتجهيزات المعلوماتية والسمعية البصرية.

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمر خصومية المتوقعة حسب الفصول

مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023	الحسابات المرصدة لأمر خصومية		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الميزانية العامة	الفصل
	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	
					71 985 000	الموظفون
			-	-	50 980 000	المعدات والنفقات المختلفة
			-	-	11 500 000	الاستثمار
134 465 000	-	-	-	-	134 465 000	المجموع

تعليق

لا يتوفر المجلس على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ولا على الحسابات المرصدة لأمر خصومية.

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج

• جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

%	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2023)			الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2022)	البرامج
	مشروع قانون المالية للسنة 2023 / قانون المالية لسنة 2022	فصل الاستثمار	فصل الموظفين والنفقات المختلفة		
10,79	11 500 000	50 980 000	71 985 000	121 372 000	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية
10,79	11 500 000	50 980 000	71 985 000	121 372 000	المجموع

تعليق

الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2023 بلغ 134,46 مليون درهم، مقابل 121,37 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2022

الغلاف المالي المتعلق بفصل الموظفين يتضمن علاوة على النفقات المخصصة للموظفين، التعويضات عن المشاركة المقررة لفائدة أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي تبلغ 30 مليون درهم.

رتفاع للاعتمادات المرصدة لميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، يعود بالأساس الى كراء البناية المجاورة لمقر المجلس وما يتطلبه من نفقات إضافية.

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانية

مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الميزانية العامة	البرامج
	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	
134 465 000	-	-	-	-	134 465 000	المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية
134 465 000	-	-	-	-	134 465 000	المجموع

تعليق

لا يتوفر المجلس على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ولا على الحسابات المرصدة لأموال خصوصية .

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية

• جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
37 668 880	7 500 000	30 168 880	دعم المهام
6 871 120	-	6 871 120	الرفع من جودة انتاجات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي
7 360 000	-	7 360 000	التواصل والشراكات و التعاون
10 580 000	4 000 000	6 580 000	تحسين قيادة المؤسسة

تعليق

يتوفر المجلس على برنامج وحيد تحت مسمى "المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية" يتوزع تنفيذه على أربعة مشاريع كما هو مبين في الجدول أعلاه.

الغلاف المالي الإجمالي المخصص لهذا البرنامج برسم سنة 2023 هو 134,46 مليون درهم.

5. برمجة ميزانية ثلاث سنوات

• جدول 6: البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2023, 2024, 2025) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2024	مشروع قانون المالية لسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2023	قانون المالية لسنة 2022	
75 660 000	73 796 000	71 985 000	72 441 000	71 692 000	نفقات الموظفين
50 980 000	50 980 000	50 980 000	42 180 000	42 180 000	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
7 500 000	7 500 000	11 500 000	6 000 000	7 500 000	نفقات الاستثمار
134 140 000	132 276 000	134 465 000	120 621 000	121 372 000	المجموع

■ تعليق

الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2023 بلغ 134,46 مليون درهم، مقابل 121,37 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2022

الغلاف المالي الإجمالي لميزانية المجلس في أفق ثلاث سنوات سيعرف نسق مستقر يتراوح تقريبا ما بين 132 و 134 مليون درهم في الفترة الممتدة ما بين 2023 و 2025.

■ تعليق

المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي

• جدول 7 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2023, 2024, 2025) حسب البرامج

الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2024	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2023	قانون المالية للسنة 2022	
					المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية
134 140 000	132 276 000	134 465 000	120 621 000	121 372 000	الميزانية العامة

تعليق

تم تغيير تسمية البرنامج من "ابداء الآراء وإنجاز التقارير" إلى "المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية" من أجل ملاءمته مع الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة.

• جدول 8 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2025, 2024, 2023) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2024	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2023	قانون المالية للسنة 2022	
					المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية
33 648 800	33 648 800	37 668 880	24 763 000	24 763 800	دعم المهام
6 871 120	6 871 120	6 871 120	6 926 200	6 926 200	الرفع من جودة انتاجات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي
7 360 000	7 360 000	7 360 000	7 190 000	7 190 000	التواصل والشراكات و التعاون
10 600 000	10 600 000	10 580 000	6 600 000	10 800 000	تحسين قيادة المؤسسة

تعليق

يتوفر المجلس على أربعة مشاريع موزعة كما هو مبين في الجدول أعلاه.

ملخص البرامج-الأهداف-المؤشرات و المؤشرات الفرعية

المؤشرات	الأهداف	البرامج
مؤشر 1.1.129 : عدد التقارير والآراء المصادق عليها مقارنة بعدد التقارير والآراء المبرمجة في برنامج عمل المجلس	هدف 1.129 : الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق	129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية مسؤول البرنامج :
مؤشر 2.1.129 : نسبة التقارير والآراء المصادق عليها بالإجماع مقارنة بالعدد الإجمالي للتقارير والآراء المصادق عليها من قبل الجمعية العامة		
مؤشر 3.1.129 : نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع		
مؤشر 1.2.129 : عدد المواطنين والمواطنات الذي تمت استشارتهم في إطار المقاربة التشاركية	هدف 2.129 : تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية	
مؤشر 2.2.129 : نسبة جلسات الإنصات والاستماع المنظمة من لدن المجلس		
مؤشر 1.3.129 : عدد الشراكات المنفذة فعليا	هدف 3.129 : تعزيز أداء المجلس في مجال التواصل والشراكات والتعاون	• الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
مؤشر 2.3.129 : عدد الأنشطة المنظمة في إطار اتفاقيات الشراكة أو مشاريع التعاون		
مؤشر 3.3.129 : عدد ورشات تقديم الخلاصات والتوصيات مقارنة بعدد التقارير والآراء المصادق عليها		
مؤشر 1.4.129 : نسبة نجاعة تدبير المكتبيات	هدف 4.129 : تحسين أداء المجلس في مجال الحكامة والقيادة	
مؤشر 2.4.129 : معدل تحديث ورقمنة أنظمة المعلومات بالمجلس		
مؤشر 3.4.129 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين		



الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية

1. مسؤول البرنامج

- الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

2. المتدخلين في القيادة

- مدير الشؤون الإدارية والمالية ؛
- مديرة الدعم والدراسات ؛
- مدير الأنظمة المعلوماتية و التواصل ؛
- الخبيرة المكلفة بالتواصل ؛
- الخبير المكلف بالشراكات والتعاون.

3. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.129: الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق

المؤشر 1.1.129 : عدد التقارير والآراء المصادق عليها مقارنة بعدد التقارير والآراء المبرمجة في برنامج عمل المجلس

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	86	100	100	100	100	100	2025

■ توضيحات منهجية

نجد في البسط مجموع التقارير والآراء التي صادقت عليها الجمعية العامة للمجلس

وفي المقام مجموع التقارير والآراء المتوقع إنجازها في خطة عمل المجلس

■ مصادر المعطيات

محاضر الجمعية العامة ولائحة الآراء والتقارير المدرجة في التقرير السنوي.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

لأخذ هذا المؤشر بعين الإعتبار الإحالات الواردة من الحكومة، ومجلسي النواب والمستشارين.

■ تعليق

يتأثر إنجاز الإحالات الذاتية المدرجة في التقرير السنوي، في حالة إذا ماتوصل المجلس بإحالات من الحكومة ومجلسي النواب و المستشارين بحيث تعطى الأولوية للإحالات و ذلك اعتبارا لأجال إنجازها القصيرة نسبيا و المحدد في القانون التنظيمي لهذا المجلس.

المؤشر 2.1.129 : نسبة التقارير والآراء المصادق عليها بالإجماع مقارنة بالعدد الإجمالي للتقارير والآراء المصادق عليها من قبل الجمعية العامة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	92	92	92	92	92	92	2025

■ توضيحات منهجية

نجد في البسط مجموع التقارير والآراء المصادق عليها بالإجماع

وفي المقام مجموع التقارير والآراء المصادق عليها

■ مصادر المعطيات

محاضر الجمعية العامة.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

يعتمد المجلس في إنجاز تقاريره وآرائه على المقاربة التشاركية بين جميع مكوناته غير أنه بالنظر لطبيعة بعض التقارير المنجزة يكون من الصعب الحصول على إجماع كافة مكونات المجلس أثناء التصويت في أشغال الجمعية العامة.

■ تعليق

يسعى المجلس من خلال هذا المؤشر لإبراز توافق مكوناته حول التقارير والآراء موضوع أشغاله. يعكس تعدد وتنوع آراء مختلف فئاته.

المؤشر 3.1.129 : نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	50	50	50	50	50	50	2025

■ توضيحات منهجية

نجد في البسط مجموع الآراء والتقارير التي تأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع

وفي المقام مجموع الآراء والتقارير المصادق عليها من طرف المجلس

■ مصادر المعطيات

الآراء و التقارير التي تأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع

محاضر الجمعية العامة

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

نظرا لتنوع المواضيع التي يشتغل عليها المجلس ، فإن تطرقه لمقاربة النوع لا يقتصر فقط على تقرير أو رأي، ولكن هذا البعد يبقى حاضرا في أغلب تقاريره وآرائه.

■ تعليق

يندرج هذا المؤشر ضمن استراتيجيات المجلس لتكريس مقاربة النوع.

الهدف 2.129: تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية

المؤشر 1.2.129 : عدد المواطنين والمواطنات الذي تمت استشارتهم في إطار المقاربة التشاركية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد		50 000	60 000	60 000	60 000	60 000	2025

■ توضيحات منهجية

يتم استشارة المواطن عندما تتم دعوته من طرف المجلس لإبداء الرأي حول المواضيع طور الدراسة

■ مصادر المعطيات

المنصة الإلكترونية للمجلس المخصصة لهذا الغرض.

لائحة بأسماء المواطنين.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

نجاح هذا المؤشر رهين بتفاعل المواطنين في المنصة الإلكترونية وأيضا رغبتهم في الحضور الفعلي لأشغال لجان المجلس.

■ تعليق

المؤشر 2.2.129: نسبة جلسات الإنصات والاستماع المنظمة من لدن المجلس

المؤشر 2.2.129: نسبة جلسات الإنصات والاستماع المنظمة من لدن المجلس

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	50	50	50	50	50	56	%

توضيحات منهجية

نجد في البسط عدد جلسات الإنصات المنعقدة مع الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين وفي المقام المجموع السنوي للاجتماعات المنظمة.

مصادر المعطيات

دعوات الحضور المرسلة للمشاركة في جلسات الانصات.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

في إطار أنشطته، ينظم المجلس ورشات عمل للإنصات للأطراف المعنية بالدراسة التي تسجل حضور ما لا يقل عن خمسة فاعلين في اجتماع واحد حيث يتم احتساب تدخل كل فاعل بمثابة جلسة انصات.

تعليق

يعمل المجلس دائما على تخصيص 30 في المائة على الأقل من اجتماعات لجانه لجلسات الانصات وذلك حرصا منه على إشراك واسع لكافة الفعاليات المهمة من قريب أو بعيد بالمواضيع التي يدرسها.

الهدف 3.129: تعزيز أداء المجلس في مجال التواصل والشراكات والتعاون

المؤشر 1.3.129 : عدد الشراكات المنفذة فعلياً

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	18	18	18	18	18	3	عدد

توضيحات منهجية

عدد الشراكات الموقعة أو المفعلة .

مصادر المعطيات

الإجراءات و المبادرات المتخذة عند توقيع شراكة جديدة وتفعيل شراكات قائمة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا يأخذ بعين الإعتبار مدى رغبة واستعداد الطرف الآخر للقيام بإجراءات عملية بعد توقيع الشراكة.

تعليق

يدل هذا المؤشر على الأهمية التي يوليها المجلس لتعزيز الإنفتاح والإشتغال مع فاعلين آخرين وذلك عن طريق توقيع شراكات واتفاقيات جديدة.

المؤشر 2.3.129 : عدد الأنشطة المنظمة في إطار اتفاقيات الشراكة أو مشاريع التعاون

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	40	40	40	40	40	9	عدد

توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن عدد التظاهرات التي نظمها المجلس خلال السنة في إطار اتفاقيات التعاون والشراكة.

■ مصادر المعطيات

سجل حول التظاهرات المنظمة.

محاضر التظاهرات المنظمة.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

تحقيق النتيجة المرجوة في هذا المؤشر رهينة باستجابة شركاء المجلس لإنجاز أنشطة وتظاهرات مشتركة.

■ تعليق

لا شيء.

المؤشر 3.3.129 : عدد ورشات تقديم الخلاصات والتوصيات مقارنة بعدد التقارير والآراء المصادق عليها

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	70	70	70	70	60	50	%

■ توضيحات منهجية

مجموع المواضيع التي قدمت خلاصاتها في اللقاءات التواصلية (ورشات، ندوات، إلخ) المنظمة خلال سنة 2023 / مجموع المواضيع المصادق عليها في 2023 خلال الدورات العادية + مجموع المواضيع المصادق عليها في 2023 خلال الدورات الاستثنائية

■ مصادر المعطيات

محاضر اللقاءات المنظمة

محاضر الدورات التي تعقدها الجمعية العامة للمجلس

لاشيئ

■ تعليق

يتم تنظيم، خلال السنة N، ورشات تقديم الخلاصات والتوصيات لمواضيع تمت المصادقة عليها في سنة N-1

الهدف 4.129: تحسين أداء المجلس في مجال الحكامة والقيادة

المؤشر 1.4.129 : نسبة نجاعة تدبير المكتبيات

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	12 000	12 000	12 000	12 000	12 000	16 321,89	درهم

■ توضيحات منهجية

نجد في البسط مجموع المصاريف المكتبية برسم السنة وتشتمل على حواسيب ثابتة ومحمولة وشاشات ، ومعدات النسخ و الطباعة، المستهلكات، الأنظمة المعلوماتية و تكلفة صيانة المعدات، والأنظمة . التي تخص هذه النفقات المكتبية

وفي المقام ، عدد المكاتب المجهزة العاملة يقصد بالمكاتب العاملة عدد الحواسيب الثابتة و المحمولة . عدد مناصب العمل يساوي معدل عدد المكاتب للسنة الماضية + عدد مناصب السنة الجارية .

■ مصادر المعطيات

المشتريات، وعقود الصيانة

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

لا يأخذ بعين الإعتبار المشتريات المكتبية المخصصة للأعضاء حيث أن المجلس يتوفر على قاعات مجهزة بمعدات سمعية-بصرية مخصصة لأشغال لجانه.

لاشيء

المؤشر 2.4.129 : معدل تحديث ورقمنة أنظمة المعلومات بالمجلس

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	99	99	99	99	99	99	%

■ توضيحات منهجية

يقدم هذا المؤشر معلومات عن مدى توفر الخدمات المقدمة، وتحديث أنظمة المعلومات بالمجلس ويساهم في توفير معلومات موثوقة عن:

جودة الخدمة المقدمة؛

صيانة النظام المعلوماتي؛

إنجاز مشاريع معلوماتية؛

تحديث الأنظمة السمعية والبصرية بقاعات الاجتماعات.

■ مصادر المعطيات

تقارير سنوية عن التدخلات و الأعطاب المسجلة؛

تقارير عن تقدم المشاريع.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

لا يأخذ المؤشر في الاعتبار الأعطاب الأخرى (انقطاع التيار الكهربائي الأضرار المتنوعة).

يقتصر احتساب المؤشر على الإجراءات المنفذة في العقود والصفقات.

■ تعليق

- يرتبط معدل توفر أنظمة المعلومات بعدد الأعطاب التي تؤثر على جاهزيتها.

- معدل تحديث ورقمنة نظم المعلومات هو كفاءة تنفيذ المشاريع: النسبة بين مدة التنفيذ المتوقعة، والأجل الحقيقي لتنفيذ المشروع

المؤشر 3.4.129: نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2025	التوقع 2024	مشروع قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	إنجاز 2021	الوحدة
2025	90	90	90	90	90	56	%

■ توضيحات منهجية

عدد الموظفين المستفيدين من الدورات التكوينية على العدد الإجمالي للموظفين و الأعوان.

■ مصادر المعطيات

دورات التكوين المنظمة.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

عدم احتساب الدورات التكوينية التي يستفيد منها موظفو وأعوان المجلس المنظمة من طرف مؤسسات أخرى وطنية أو دولية والتي غالبا ما تكون مجانية

■ تعليق

لا شيء





الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعران

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

• جدول 9 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

%	الأعداد			الدرجات/الرتب
	المجموع	الاناث	الذكور	
11,59	8	3	5	موظفي التنفيذ (السلاالم من 5 إلى 6 و السلاالم المطابقة)
11,59	8	3	5	موظفي الإشراف (السلاالم من 7 إلى 9 و السلاالم المطابقة)
76,81	53	28	25	الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلاالم المطابقة)
100	69	34	35	المجموع

• جدول 10 : التوزيع حسب المصالح

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
100	69	34	35	المصالح المركزية
0	0	0	0	المصالح اللامركزية
100	69	34	35	المجموع

جدول 11 : التوزيع حسب الجهات

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
0	0	0	0	جهة طنجة-تطوان- الحسيمة
0	0	0	0	جهة الشرق
0	0	0	0	جهة فاس - مكناس
0	0	0	0	جهة الرباط - سلا- القنيطرة
0	0	0	0	جهة بني ملال - خنيفرة
0	0	0	0	جهة الدار البيضاء- سطات
0	0	0	0	جهة مراكش - آسفي
0	0	0	0	جهة درعة - تافيلالت
0	0	0	0	جهة سوس - ماسة
0	0	0	0	جهة كلميم - واد نون
0	0	0	0	جهة العيون-الساقية الحمراء
0	0	0	0	جهة الداخلة - واد الذهب
100	0	0	0	المجموع

تعليق

باستثناء مناصبي الرئيس والأمين العام، ستبلغ بنية عدد موظفي المجلس 81 منصبا ماليا برسم سنة 2023، تشمل موظفي وأعاون المجلس المزاولين لمهامهم به، و 2 مناصب مالية في طور الاستعمال و كذا عشرة مناصب مالية محدثة لفائدة هذا المجلس برسم سنة 2023 .

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

تشكل نسبة موظفات المجلس 49 في المئة من مجموع موظفي المجلس.

ج. توزيع نفقات الموظفين والأعوان

• جدول 12 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2023 (مشروع قانون المالية)

العدد	النفقة	
69	36 485 000	النفقات الدائمة
0	0	المناصب المحذوفة
12	4 500 000	عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
0	0	عمليات الإدماج
	0	مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
	1 000 000	الترقيات في الدرجة والرتبة (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
0	41 985 000	نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين
	0	نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة
	41 985 000	نفقات الموظفين المتوقعة

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية

• محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات و النفقات المختلفة

■ مشروع 1 : دعم المهام

الإجراءات:

- السهر على صيانة مختلف تجهيزات المجلس من أجل ضمان استمراريته و جاهزيتها
- دعم جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المجلس
- توفير الظروف و الوسائل اللازمة لإشتغال الأعضاء

■ مشروع 2 : الرفع من جودة انتاجات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي

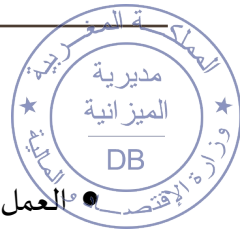
الإجراءات:

- إنجاز تقارير و آراء و دراسات ذات جودة مع العمل على تعزيز طابعها العملي و قابلية توصياتها للتطبيق
- إحداث قاعدة معطيات تضم توصيات المجلس تسمح بضمن انسجامها و تتبع قابلية تطبيقها
- القيام بزيارات ميدانية لتعزيز الطابع العملي و الواقعي للتوصيات المقترحة في التقارير
- إشراك المواطنين و المواطنين في اختيار المواضيع التي ينكب المجلس على دراستها
- إشراك الجهات بشكل أكبر في بلورة تقارير المجلس و آرائه

■ مشروع 3 : التواصل و الشراكات و التعاون

الإجراءات:

- تنظيم ورشات لتقديم خلاصات و توصيات تقارير و آراء المجلس
- عقد لقاءات جهوية من أجل التعريف بآراء المجلس و تقاريره و تقديم مضامينها و فتح النقاش حولها
- تعزيز التعاون المؤسسي مع المخاطبين الدستوريين للمجلس من خلال إبرام اتفاقيات و شراكات



- العمل على تعزيز آليات الحوار والتشاور وتبادل الآراء والخبرات
- إبرام اتفاقيات وشراكات جديدة ومباشرة أنشطة للتعاون مع الفاعلين المعنيين على الصعيد الوطني والدولي

■ مشروع 4: تحسين قيادة المؤسسة

الإجراءات:

- تعزيز نجاعة المصالح الإدارية من خلال تحسين كفاءات ومهارات الموارد البشرية والعمل على تحفيزها
- تحديث وتطوير أنظمة المعلومات بالمجلس، لا سيما من خلال تعميم التطبيقات المعلوماتية